

	<p style="text-align: right;">الأمانة العامة الجامعة العامة لمحامين العرب القدس - عاصمة - فلسطين - الأبدية #</p>
<h3 style="margin: 0;">حملة المحامين العالمية للتحقيق والملاحقة القضائية للجرائم التي ارتكبت ضد الفلسطينيين</h3>	
<p>يرجى مراجعة المربعات أدناه (إذا كنت لا تتوافق على مشاركة إسمك على الإطلاق، فلا تضع عالمة في أي من المربعين):</p>	
<input type="checkbox"/> أتفق على مشاركة إسمي كجزء من قائمة الموقعين، التي سيتم إرسالها للمحكمة الجنائية الدولية.	
<input type="checkbox"/> أتفق على نشر إسمي في قائمة الموقعين على موقع الرابطة الدولية للحقوقيين وأي موقع آخر خاص بنقابات المحامين.	
التوقيع: ..... عنوان البريد الإلكتروني: ..... المهنة: ..... عضو في: ..... (اختياري، لأغراض التعريف فقط)	



**حملة المحامين العالمية  
للتحقيق والملاحقة القضائية لجرائم  
التي ارتكبت ضد الفلسطينيين**

إلى السيدة Fatou Bom Bensouda مكتب المدعي العام/ المحكمة الجنائية الدولية.

- 1) تضع هذه الحملة في اعتبارها أن انتهاكات حقوق الإنسان وصرف النظر عنها قد أسفر عن أعمال ببربرية عنصرية أغضبت ضمير البشرية.
- 2) تسترشد هذه الحملة إلى مبادئ محاكم "نورمبرغ" وتشدد في هذا الصدد على مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية على الجرائم الدولية بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- 3) التأكيد على أن ضحايا انتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لهم الحق في الحصول على تعويض عادل بمثابة عطل وضرر.
- 4) يهم الحملة أن تؤكد أن أخطر الجرائم التي تهم المجتمع الدولي ككل يجب أن لا تمر دون عقاب والعمل على إيجاد ضمانات لمقاضاة مرتكبيها في ظل القانون الجنائي الدولي.
- 5) تؤكد الحملة إلى أن إسرائيل تواصل بشكل غير قانوني ومستمر احتلال الأراضي الفلسطينية منذ يوليو من العام 1967 وهذا يعد أطول احتلال لأراضي في العالم ناهيك عن فرض حصار جائر على قطاع غزة بعد إنسحاب الجيش الإسرائيلي منها في العام 2005.
- 6) إدانة كل الجرائم التي ارتكبت وما زالت ترتكبها إسرائيل بحق المدنيين الفلسطينيين والذي شكل صدمة عميقة للضمير الإنساني.
- 7) تتوجه الحملة إلى القرارات الدولية للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان التابع لها والتي لا تعد ولا تحصى حيث شجبت مثل هذه الانتهاكات المرتكبة على مدار عدة عقود من قبل إسرائيل.



**حملة المحامين العالمية  
للتحقيق والملاحقة القضائية لجرائم  
التي ارتكبت ضد الفلسطينيين**

- (8) تؤكد الحملة إلى أنه وبالرغم من كل ما قدم من تقارير إلى مكتب المدعي العام من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والدولية بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتي استمرت بشكل دائم وغير منقطع طوال فترة التحقيق الأولى الذي أجري من قبل مكتب المدعي العام.
- (9) إن رفض إسرائيل الدائم وعنته في مسألة من إرتكب هذه الجرائم ضد المدنيين الفلسطينيين أدى إلى غياب منطق سيادة القانون ونتج عنه الإفلات من العقاب للمسؤولين الإسرائيليين عن هذه الجرائم المرتكبة ونيلهم العقاب الذي يتماشى مع فداحة جرائمهم، الأمر الذي أدى إلى الاستمرار في إرتكابها دون آية رادع.
- (10) تشير الحملة إلى أن انضمام فلسطين عام 2014 إلى ميثاق روما الأساسي وقبول ولاية المحكمة الجنائية الدولية للنظر في الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد الإعتراف بفلسطين كدولة من جانب المجتمع الدولي.
- (11) تثمن الحملة فتح باب التحقيق الأولى من مكتب المدعي العام في 16 كانون الثاني 2015 في الجرائم المرتكبة ضد الفلسطينيين بعد الوقوف والاطلاع على الأدلة المقدمة من قبل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والدولية بشأن الجرائم التي مازالت ترتكب في كافة أنحاء أراضي دولة فلسطين.
- (12) تؤكد الحملة على التزامات المحكمة الجنائية الدولية والقيام بواجباتها والتي تمثل بمقاضاة وملاحقة من قاموا بذلك الجرائم والملاحقة القضائية، ترسخاً لمبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دولياً والتأكيد على حق الضحايا الفلسطينيين بمطالبة مكتب المدعي العام القيام بإجراء تحقيق شامل ومستعجل وعدم الإكتفاء بالتحقيقات الأولية والبدء باللاحقة القضائية قدر الإمكان.
- (13) إننا نعلن بصفتنا هذه أن تأخير تطبيق العدالة هو إنكار للعدالة ونطالب مكتب المدعي العام إحالة من ارتكب هذه الجرائم والإنتهاكات للقانون الدولي الإنساني وقوانين حقوق الإنسان أفراد ومسؤولين تصرفوا بالنيابة عن دولة إسرائيل، إلى المحكمة الجنائية الدولية فوراً ودون إبطاء أو موافقة تحت طائلة المسؤولية.

